



٥٧

سلسلة
التقوير
الإسلامية

سُبُهَاتُ حَوْلِ الْإِسْلَامِ

د / محمد عمارة

فَهْ التَّنْوِيرُ الْإِسْلَامِي ٥٧

شُبُهَاتٌ حَوْلَ الْإِسْلَامِ

تأليف
د. محمد عذابة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اسم الكتاب: شهادات حول الإسلام
 اسم المؤلف: د. محمد عمارة
 اشرف بحام: داليا محمد إبراهيم
 تاريخ النشر: يناير ٢٠٠٢
 رقم الإيداع: ١١٧٨٣ / ٢٠٠١
 الترقيم الدولي: I. S. B. N 977 - 14 - 1654 - 5
 الناشر: دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع
 ٨، المنطقة الصناعية الرابعة
 مدينة السادس من أكتوبر
 ت: ٣٣٠٢٨٧ - ٣٣٠٢٨٩ / ١١
 فاكس: ٣٣٠٢٩٦ / ١١
 email: nahda@gega.net
 مركز التوزيع: ١٨ ش كامل صدقي - الفجالة - القاهرة
 ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥
 فاكس: ٥٩٠٣٣٩٥ / ٢
 ص: ب ٩٦ الفجالة - القاهرة
 الإدارة العامة: ٢١ ش أحمد عرابي - المهندسين - الجيزة
 ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٢/٣٣١٧٣٨٦٤
 فاكس: ٢/٣٤٦٢٥٧٦
 ص: ب ٢ أسيوط

www.nahdetmisr.com

تقديم

هذه سبع شبهات ، طلب مني الإجابة عليها «مكتب القاهرة» لموقع «Islam On Line» على شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» . . . وهى شبهات بعث بها ، طلباً للإجابة عنها ، والكشف عن حقائقها «مجموعة من طلبة الدكتوراه العرب الدارسين فى بريطانيا» ، والذين التقوا بمجموعة من الشباب المسلمين ، من جنسيات عربية وأخرى آسيوية ، يتبنون «فكراً جديداً» هدفه «التجديد ومقاربة الدين الإسلامى بالعصر» ويقول أصحاب هذا الفكر : «إنهم لا ينتمون للعلمانية أو إلى أى تيار مثل تيار التعريب الذى ابهر أهله بتألق الحضارة الأوروبية» .

ويقول السائلون - طلبة الدكتوراه - عن أصحاب هذه الشبهات : «إن أكثرهم ، وخاصة الآسيويين منهم ، قد ولدوا ونشئوا فى بلاد الغرب ، ولا ينتمون لأوطانهم الأصلية لا من قريب ولا من بعيد . . .» .

ويعترف السائلون بأنفسهم - فكراً - فيقولون : «وحيث إننا نعتبر أنفسنا من الداعين إلى التجديد ، على الطريق الذى يسير عليه كثير من رواد تجديد الفكر الإسلامى ، أمثال الدكتور محمد سليم العوا والدكتور محمد عمارة وغيرهم كثير والحمد لله ، هؤلاء

هم أساتذتنا الذين نفخر بهم ونجلهم ونعتبرهم قادتنا إلى المستقبل
المشرق بإذن الله .

إننا نؤمن بأن تجديد الفكر الإسلامي سنة من سنن الله ، وأنه
يجب أن يكون دائم الفعل على مر العصور ، وأن مبدأنا هو كما
يقول الدكتور محمد عمارة : « إن عقلانيتنا الإسلامية المتميزة قد
وازت بين الحكمة وبين الشريعة ، وتآحى فيها العقل والنقل
لهداية الإنسان » .

وإذ نحن نكتب إليكم هذه الرسالة نطلب منكم النصيح
والإرشاد ، آمين من الله - تعالى - أن تستجيبوا لمساعدتنا وإبداء
الرأي حول هذا الفكر الجديد الذي جعلنا في حيرة من أمرنا . . .

* * *

أما الشبهات السبع - التي وردت بالسؤال - فتمتها ثلاث حول
لقرآن الكريم :

الأولى: في التشكيك بحفظ الله للقرآن .

والثانية: حول تاريخية وتوقييث وتجاوز الواقع المتطور لأحكام
آيات القرآن .

الثالثة: حول الحروف والكلمات التي جاءت قوائم لبعض سور
القرآن الكريم - من مثل (آلم) و (حم) - .

ومن هذه الشبهات اثنتان حول رسول الله - ﷺ - :

الرابعة: حول عصمته .

الخامسة: حول الأحاديث النبوية .

والشبهة السادسة: حول موقف العقل من النقل .

أما السابعة: - والأخيرة - فهي حول البنوك ومعاملات النظام

المصرفي المعاصر .

وكما أوردنا سؤال السائلين بنصه ، فإننا نورد كل شبهة

بنصها - كما جاءت في السؤال - ثم نتبع ذلك بالحوار . الذي

حاولنا فيه الاحتكام إلى ما يميل للاحتجاج به والاحتكام إليه

أصحاب هذه الشبهات .

وهذا منهاج في الحوار علمنا إياه رسول الله - ﷺ - عندما

قال : «أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم .» وعلمنا إياه

أسلافنا - من البلاغيين - عندما عرفوا البلاغة بأنها مراعاة

مقتضى الحال .

إن عظمة الإسلام تتجلى في مطيوع حجته عن طريق مختلف

ألوان الاستدلال والحجاج . فهو دين القطرة الذي تشع أنواره على

البفطر الإنسانية السوية دائماً وأبداً . وهو دين العقل الصريح ،

حتى لقد قال فلاسفته بإمكان وصول العقل الصريح إلى «شريعة

عقلية» موافقة لمقاصد الشريعة الإسلامية التي شرعها الله -

سبحانه وتعالى - وأوحى بها إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام .

والإسلام - كذلك - دين النقل ، الذي تعبّر بالحفظ والإعجاز .
ثم هو الدين الذي تشهد آيات الكون المنظورة لآيات وحيه
المستورة بين دفتي القرآن الكريم .

وإذا كان واجب العلماء - الذي ورثهم إياه الأنبياء - هو تبليغ
الدعوة الإسلامية . وإقامة الحجة على صدقها . وإزالة الشبهات
المشارة من حولها . قياتنا نرجو أن تكون هذه الصفحات قياماً
ببعض هذا الواجب . وإسهاماً في فريضة المراقبة على لغور
الإسلام .

والله سأل أن يتبع بها . وأن يتقبلها حالصة لوجهه الكريم .
إنه - سبحانه وتعالى - أفصل مسئول وأكرم مجيب .

دكتور

محمد عمارة

الشبهة الأولى: حول حفظ القرآن الكريم

«...هم لا يؤمنون بأن القرآن قد حفظ ، كما تقول الآية الكريمة ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ ويقولون : قد يكون الذكر جزءاً من القرآن ، وليس كله ، ويستدلون بكلام لعمر بن الخطاب ، رضي ، بأنه أقسم على أن هناك آية في القرآن تتحدث عن الرحمة - وهذه الآية غير موجودة - وأن غصة أكلت ورقة من القرآن كانت بيد عائشة - رضى الله عنها - »

الجواب:

وفي الجواب عن هذه الشبهة سأل :

لماذا يعث الله سبحانه وتعالى - الرسل وأنبياء الكتب؟

لقد كان ذلك رعاية من الله لخلقه .. ولطفاً بهم .. وحتى يكون حسابهم لهم - كي لا يتساوى الحسن والسيء - وجزاؤه إليهم على أفعالهم عدلاً إلهياً خالصاً .. ﴿وإن من أمة إلا خلا فيها نذير﴾
فاطر : ٢٤ - ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ الإسراء : ١٥ - ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ النساء : ١٦٥ -
وقبل ختم النبوة والرسالة كانت مهمة حفظ كتب الرسالات

والشرائع موكولة إلى أم هذه الرسالات ، كجزء من التكليف لهم
والاختبار لاستقامتهم في هذا التكليف ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا
هُدًى وَنُورٌ يُحْكَمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ
وَالْأَحْيَارُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا
تُخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَلِيلٍ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿ المائدة : ٤٤ - . لكنهم
فرطوا في القيام بتكليف الحفظ للكتب - بالنسيان حيناً
وبالتحريف والإحفاء حيناً آخر - ﴿ فَمَا يَقْضِيهِمْ مِثْلَهُمْ لَعْنَاهُمْ
وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا
ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَرَالِ تَطَّلِعُ عَلَى خِائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ
وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى
أَخَذْنَا مِثْلَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ
وَالْبُغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ
مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾
يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ
إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ المائدة : ١٣ - ١٦ .

وعندما كانوا يحرقون هذه الكتب ، أو يشنون بعضها ويخفون البعض الآخر ، كان الله يبعث رسولا جديداً بكتاب جديد . . .

أما عندما أراد الله - سبحانه وتعالى - مع بلوغ الإنسانية سن الرشد - ختم النبوات والرسالات بنوذة ورسالة محمد - ﷺ - فكان لابد لحفظ كتاب الشريعة الخاتمة من حافظ لا يجوز عليه الإهمال ، ولا يتأني منه التحريف ، ولا يلبق به النسيان . . . أى كان لابد من الحفظ المعصوم الدائم للكتاب المعجز الخالد . . . لأن ترك حفظ الكتاب الخاتم للبشر ، الذين يجوز عليهم الإهمال والتحريف والنسيان معناه طرؤ وحدث التحريف والضياح لهذا الكتاب ، حيث لا وحى سيأتى ولا رسول سيبعث ولا كتاب سينزل . . . الأمر الذى لو حدث - افتراضاً - سيضل الناس ولا رعاية لهم ، ولا حجة عليهم ، تجعل من حسابهم وجزائهم عدلاً إلهياً مناسباً . . .

ولذلك ، انتقلت مهمة حفظ الوحى الخاتم - القرآن الكريم - فى الرسالة الخاتمة ، إلى الله سبحانه وتعالى ، الذى لا يتخلف حفظه أبداً ، بعد أن كانت هذه المهمة فى الرسالات السابقة ، استحقاقاً من الله للناس ، أى طلباً منه لهم أن يحفظوا ما أنزل عليهم من الكتاب . . . فكان الوعد الإلهى المؤكد ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ تَرَكُّمَ الذِّكْرِ وَإِنَّا لَهُ لِحَافِظُونَ ﴾ الحجر : ٩ - . . .

ولذلك ، هيا الله لشديين القرآن الكريم من كسبة الوحي ما لم
 يتهيا لكتاب سابق . . . وجعل جمعه وعدا إلهيا وإجازا ربانيا ﴿ لا
 تحرك به لسانك لتعجل به ﴾ (٨٩) إن علينا جمعه وقرآنه ﴿ و ﴾ (٩٧) فإذا
 قرأناه فاتبع قرآنه ﴿ و ﴾ (٩٨) ثم إن علينا بيانه ﴿ القيامة ﴾ : ١٦ - ١٩ . . .
 فكان الحفظ للقرآن - كل القرآن - وعدا إلهيا ، وإجازا ربانيا ،
 وذلك حتى تستمر حجة الله على عباده ، ويكون حسابه لهم عدلا
 خالصا .



ولم يقل أحد ، ولا جائز في العقل - فضلا عن النقل - أن
 يقال : إن الذكر ، الذي تعهد الله بحفظه ، هو بعض القرآن ، وليس
 كل القرآن . . . لأن ضياع أى جزء من القرآن إنما يعنى تخلف رعاية
 الله لخلقه ، وسقوط حجته على عباده . . . ثم إن القرآن لا يقف
 بالحفظ عندما يطلق عليه الذكر ، فضلا عن أن مصطلح الذكر إنما
 يشمل كل القرآن . . . تشهد على ذلك الآيات الكثيرة فى كتاب
 الله . . . فالمراد بالذكر القرآن . . . كل القرآن . . . والكتاب . . . كل
 الكتاب - وليس بعضه - بدليل قول الله - سبحانه - : ﴿ فاسألوا
 أهل الذكر ﴾ - الأنبياء : ٧ - أى أهل الكتب السابقة . . . والله
 يشير إلى القرآن والتوريل - أى كل ما نزل به الوحي - بلفظ الذكر

﴿أَوْ عَجِثُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ -
الأعراف : ٦٩ - ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ
لَمَجْنُونٌ﴾ - الحجر : ٦ - ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا
نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ - الحل : ٤٤ - ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ
أُنزِلْنَا بِهِ فَأَنْتُمْ لَهُ مُتَكَبِّرُونَ﴾ - الأنبياء : ٥٠ - ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ
وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ يس : ٦٩ - ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ
بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ (٥١) وَمَا هُوَ إِلَّا
ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ - القلم : ٥١ - ٥٢ والذكر هو كل ما جاء به
الوحي ، فالوحي هو الذكر ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ
عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٣) وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمُكَ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ﴾
الزخرف : ٤٣ - ٤٤ - ﴿بَلْ إِنْ مَسَّاقِ آيَةٍ «إِنَّا نَحْنُ نُزِّلُ الذِّكْرَ»
شاهد على أن الذكر والقُرآن والكتاب هو الوحي ﴿الْمَوْتَلِكِ آيَاتِ
الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾
﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ﴿إِنَّا نَحْنُ
نُزِّلُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ - الحجر : ٩ ، ٦ ، ٤ ، ١

ثم إن القرآن الكريم يؤكد أن الحفظ ، ونقي الشك والريبة إنما هو
لكل القرآن ولجميع التنزيل ، وليس لبعض القرآن ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ

لَا رَبَّ فِيهِ هُدًى لِلْمُسْتَقِينَ ﴿١﴾ - البقرة : ٢ - ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَبَّ
 فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ - المسجدة : ٣ - ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ
 الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ - البقرة : ١٧٦ - ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
 مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ - آل عمران : ٣ - ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ
 الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ - النساء : ١٠٥ - ﴿ وَأَنْزَلْنَا
 إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا
 عَلَيْهِ ﴾ - المائدة : ٤٨ - ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾
 الأنعام : ٣٨ - ﴿ وَنُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ - أَيْ الْقُرْآنِ
 وَالتَنْزِيلِ - حَدَّثَ التَّفْرِيطُ الَّذِي تَنْقِيهِ هَذِهِ الْآيَةُ ، وَلَا تَقْتَضِي حُجَّةَ
 اللَّهِ عَلَى الْبَشَرِ ﴾ وَهَذَا كِتَابُ الْوَلَدَةِ مَبَارَكٌ فَاتَّعُودُوا وَاتَّقُوا لِعَلَّكُمْ
 تُرَحَّمُونَ (١٥٤) أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتٍ مِنْ قَبْلِنَا
 وَإِنْ كُنَّا عَنْ دُرُوسِهِمْ لِعَافِينَ (١٥٥) أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ
 الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى
 وَرَحْمَةٌ ﴿ - الأنعام : ١٥٥ - ١٥٧ - ﴿ فَحُجَّةُ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ -
 بَعْدَ خَتَمِ الْوَحْيِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - تَنْتَقِي وَتَسْقُطُ إِذَا حَدَّثَ جَهْلٌ
 بِشَيْءٍ مِمَّا أَنْزَلَ فِي الْكِتَابِ - الْقُرْآنِ - ﴿ وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا
 وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ - الحجر : ٤ - ﴿ وَلَوْ أَنَّ الْقُرْآنَ ضَاعَ مِنْهُ
 شَيْءٌ لَتَخَلَّفَ وَعَدَ اللَّهُ بِتَنْزِيلِ نَبِيٍّ كُلِّ شَيْءٍ فِيهِ ، لَتَمَّ شَهَادَةُ

الرسول - ﷺ - على أمته ﷺ ويوم نبت في كل أمة شهيدا عليهم
من أنفسهم وحننا بك شهيدا على هؤلاء وورثنا عليك الكتاب نبينا
لكل شيء، وهدي ورحمة وبشرى للمسلمين ﴿ - النحل : ٨٩ -

وختم النبوة والرسالة ، يعني انتفاء بعث رسول جديد ، ونزول
كتاب جديد . . . وحتى تقوم حجة الله على عباده لا بد من بقاء
القرآن كله محفوظاً ، ليكون قِيَمًا على الناس ، أي دائم القيام على
هدايتهم وإرشادهم ﷻ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم
يجعل له غوجاً (١) فيما لينذر بأساً شديداً من لدته ويبشر المؤمنين
الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً ﴿ - الكهف : ٢٠١ -

وإذا كان الكتاب هو كل القرآن ، فلقد وعد الله - سبحانه -
بأن يحفظه ويورثه للمدين اصطفاهم من عباده ، بعد أن أنزله على
المصطفى من رسله ، وجمعه وقرأه ﷻ والذي أوحينا إليك من
الكتاب هو الحق مصدقاً لما بين يديه إن الله بعباده لخبير بصير
(٣١) ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه
ومنهم مُّقْتَصِدٌ ومنهم سابق بالخيرات يا ذا الجلال والإكرام
الكبير ﷻ - فاطر : ٣١ - ٣٢ .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه كتاب عزيز ، أي منيع ، محفوظ من العبث به وفيه . . وأنه منيع عن الإبطال ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، يأتي حال من الأحوال ﴿٤٠﴾ إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز ﴿٤١﴾ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴿٤٢﴾ - فصلت : ٤١ ، ٤٢ - . . والذكر في هذه الآية هو كل الكتاب ، العزيز على أي عبث به وفيه .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه كتاب على حكيم ، فوق عطاول المتطاولين ، يشرأ كماوا أو أزممة ودهورا ﴿٤٣﴾ إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون ﴿٤٤﴾ وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم ﴿٤٥﴾ - الزخرف : ٣ ، ٤٥ - .

ومن صفات القرآن - كل القرآن - أنه في كتاب مكنون ، أي مصون ومحفوظ عن اللعب والعبث والتحريف ﴿٤٦﴾ إنه لقرآن كريم ﴿٤٧﴾ في كتاب مكنون ﴿٤٨﴾ - الواقعة : ٧٧ ، ٧٨ - .

ولقد صدق التاريخ على هذا الحفظ الإلهي لهذا القرآن المجيد . . ومن يقرأ تاريخ التوراة - حتى تلك الذي كتبه علماء اليهودية - يعلم ما أصابها بعد سنوات من نزولها . . وكيف أعيدت كتابة أسفارها على النحو الذي صنعه «عزرا» - «عزيز» - وغيره من الأخبار ، في صورة مليئة بالتحريف . . ومن يتأمل تناقضات

الأناجيل - حتى الشهيرة منها - والفروغ الجوهرية بينها وبين غير الشهيرة - من مثل أناجيل «مخطوطات نجع حمادى» ، و«مخطوطات البحر الميت» و«إنجيل يونايا» يعلم بما أصاب الإنجيل بعد سنوات معدودة من بعثة المسيح ، عليه السلام . لكن . . ها هو القرآن الكريم كما نزل به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين . لم يتغير فيه حرف ولا رسم ولا حركة ولا غنة ولا شد . وقد مضى على نزوله أكثر من أربعة عشر قرناً ، مرت فيها أمته بأطوار من التراجع والاحتفاظ ، وفقدت فيها الذاكرة الإسلامية ملايين المخطوطات التى أبدتها عزوات الطغاة - والتدبرت فيها مذاهب وفلسفات - وظل القرآن الكريم عزيزاً متبعاً محفوظاً بحفظ الله خير الحافظين . فالشايخ - هو الآخر - قد عدا شاهداً على هذا الحفظ الإلهي لكل القرآن الكريم .

قبرهان العقل - المتعلق بحتم الرسالة . - وحتم الوحي - يجعل حفظ القرآن - كل القرآن - لإقامة الحجة على الناس - ضرورة عقلية . .

وكذلك النقل المتكرر فى القرآن - بلفظ القرآن . - والكتاب . - والتنزيل . - والذكر - شاهد هو الآخر على الحفظ الإلهي لكل حرف وكل كلمة وكل آية وكل سورة من هذا القرآن الكريم . فهو وحى الله الخاتم . - تعهد - سبحانه وتعالى - بجمعه وقراءته

وحفظه ، حجة خالدة ، كى لا يكون للناس على الله حجة إذا ما
صاح شيء من هذا التنزيل العزيز المتبع الحكيم .



أما بعض الروايات التى يفهم منها البعض شكاً فى حفظ كل ما
نزل على رسول الله - ﷺ - من القرآن . فإن منطق العقل ، ومنهاج
البحث العلمى ، وقواعد نقد النصوص والمرويات ، التى اتفق عليها
العلماء والعقلاء من كل الحضارات والفلسفات والأنساق الفكرية
كلها تؤكد على ضرورة الموازنة بين المتعارض والمتناقض من
الروايات . . . والأخذ بالمصدر الأوثق عند تعدد الجمع بين المرويات . .
فإذا كان لدينا - على نحو ما قدمنا - شهادة العقل الصريح على أن
حفظ القرآن - كل القرآن - هو ضرورة عقلية ، تقتضيها حقيقة حتم
النسب والرسالة واكتمال الوحي . . وإذا كانت شهادة العقل الصريح
هذه مدعومة بنصوص آيات القرآن الكريم ، أى بالمصدر المعجز ،
قطعى الدلالة والشبوت . . فهل يكون عقلاً من يترك شهادة العقل
الصريح ، والنقل المعجز الصحيح ، ويلتفت إلى رواية من الروايات
يعلم الله من رواها؟ ولماذا رواها؟

إن منطق البحث العلمى ، الذى أجمع عليه كل عقلاء الدنيا ،
فى التعامل مع النصوص ، قد حسم هذه القضية . . التى ترجو أن
تكون هذه الإجابة حاسمة للمثبته المثارة حولها ، والله من وراء
القصد ، منه نلتبس الهداية والحكمة والبراد .

الشبهة الثانية: حول تاريخية أحكام القرآن

«... وهم - بالنسبة للقرآن الكريم - يعتبرون أن القرآن غير صالح لكل زمان، وأنه وقتي، أي أنه جاء لوقت قد مضى، ولا يتلاءم مع العصر الحالي، وأنه يجب أن تتغير تفسيراته بما يناسب هذا الوقت، وعلى سبيل المثال:

- إرث المرأة، ﴿...، للدكر مثل حظ الأنثيين...﴾ يقولون: إن هذه الآية قد جاءت لزمان معين، ويجب أن تتغير، بحيث يتساوى الرجل والمرأة في الإرث.
- وكذلك الأمر بالنسبة لشهادة المرأة: «حيث يطالبون بمساواة الرجل بالمرأة من حيث الشهادة» اهـ.

الجواب:

أما القول بتاريخية - أو تاريخانية - ووقتيّة أحكام القرآن الكريم - بمعنى «أنها غير صالحة لكل زمان»، فإن لنا عليها ملاحظات نسوقها في عدة من النقاط:

أولها: أن هذه الدعوى ليست جديدة، فلقد سبق وتبناها فلاسفة التنوير الغربي الوضعي العلماني، بالنسبة للتشريعة

والإنجيل... فقرأوا أن قصصها مجرد رموز، بل ورأوا أن الدين والتدين إنما يمثل «مرحلة تاريخية» في عصر التطور الإنساني، مثلت مرحلة طفولة العقل البشري، ثم تلتها - على طريق النصح - مرحلة «الميتافيزيقا» التي توارثت هي الأخرى لحساب المرحلة الوضعية، التي لا ترى علماً إلا إذا كان تابعاً من الواقع، ولا ترى سبلاً للعلم والمعرفة إلا العقل والتجارب الحسية. وما عدا ذلك - من الدين وأحكام شرائعة - فهي «إيمان» مثل مرحلة تاريخية على درب التطور العقلي، ولم يعد صالحاً لعصر العلم الوضعي - اللهم إلا لحكم العامة والسيطرة على برعاتهم وعبادتهم!

هكذا بدأت وتبلورت نزعة «تاريخية وتاريخانية» النصوص الدينية في فكر التنوير الغربي العلماني والتهضة الأوروبية الحديثة.

وإذا كان هذا القول قد جار، ووحدته بعض المبورات - في الغرب - بالنسبة لكتيب رسالات خاصة بقوم بعينهم - بني إسرائيل - الذين جاءتهم اليهودية - والمسيحية، ونزلت لهم التوراة والإنجيل... ولزمان معين - وبتفاصيل تشريعات - وخاصة في التوراة - تجاوزها تطور الواقع. فإن دعوى تاريخية النص الديني لا مكان لها ولا ضرورة لتسند عليها بالنسبة للمقرآن الكريم.

ذلك أن القرآن هو كتاب الشريعة الخاتمة، والرسالة التي ختمت

بها النبوات والرسالات ، فلو طبقنا عليه قاعدة تاريخية النصوص الدينية لحدث «فراغ» في المرجعية الدينية ، إذ لا رسالة بعد رسالة محمد - ﷺ - ولا وحى بعد القرآن . وإذا حدث هذا «الفراغ» في المرجعية والحجة الإلهية على الناس ، زالت حجة الله على العباد في الحساب والجزاء ، إذ سيقولون : يا ربنا ، لقد أنزلت علينا كتاباً نسخه التطور ، فماذا كان علينا أن نطبق ، بعد أن تجاوز الواقع المتطور آيات وأحكام الكتاب الذى أنزلته لهدايتنا؟ .

وثانى هذه النقاط : أن التاريخية والتاريخانية - أى وقتية الأحكام - لا يقول بها أحد فى أحكام العبادات . وإنما يقول بها أصحابها فى آيات وأحكام المعاملات . وهم يخطئون إذا ظنوا أن هناك حاجة إليها فى أحكام المعاملات التى جاء بها القرآن الكريم . ذلك أن القرآن الكريم - فى المعاملات - قد وقف عند «فلسفة» و «كليات» و «قواعد» و «نظريات» التشريع ، أكثر مما قصّل فى تشريع المعاملات . فهو قد قصّل فى الأمور الثوابت ، التى لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، مثل منظومة القيم والأخلاق ، والقواعد الشرعية التى تستنبط منها الأحكام التفصيلية ، والحدود المتعلقة بالحفاظ على المقاصد الكلية للشريعة . وترك تفصيل أحكام المعاملات لعلم الفقه ، الذى هو اجتهاد محكوم بشوايت الشريعة الإلهية ، وذلك حتى يظل هذا الفقه - فقه المعاملات - متطوراً دائماً وأبداً ، غير

الزمن والمكان ، ليواكب تغير الواقع ومستجدات الأحداث ، في إطار
كليات الشريعة وقواعدها ومبادئها - التي تحفظ على أحكامه المتطورة
إسلاميتها ، دائماً وأبداً - .

وهذه «الصيغة الإسلامية» الفريدة : التي جاءت بالنص الإلهي
الثابت - أي الشريعة ، التي هي وضع إلهي ثابت - تحفظ إسلامية
والهبة المرجعية والمصدر دائماً وأبداً . - بينما وكلت أمر المتغيرات
إلى الفقه المتجدد والمتطور - والفقه هو علم الفروع - . هذه
«الصيغة الإسلامية» هي التي وازنت بين ثبات النص وتطور
التفسير البشري للنص الإلهي الثابت . . . وجمعت بين ثبات
«الوضع الإلهي» وتطور «الاجتهاد الفقهي» . . . أي جمعت بين
ثبات المرجعية والنص ، وبين تطور الاجتهاد الفقهي المواكب
لمتغيرات الواقع عبر الزمن والمكان . .

وثالث هذه النقاط : تتعلق بالأمثلة التي سبقت وتساق من قبل
دعاة تاريخية وناريخانية النصوص الدينية ، للتدليل على ضرورة
تطبيق هذه التاريخانية - في زعمهم - على أحكام القرآن الكريم
في المعاملات . .

ونحن عندما ننظر في هذه الأمثلة - وهي هنا : ميراث المرأة . .
وشهادتها - نزداد يقيناً بخطأ دعوى تطبيق هذه التاريخانية على
القرآن الكريم ، وعلى الأحكام التشريعية الواردة فيه . . فليس

صحيحاً أن توريث المرأة في الإسلام قد جانب الإنصاف لها ، حتى يكون حكمه صالحاً للزمان الماضي دون الزمان المعاصر والمستقبل . . قالنثى - قى الإسلام - لا تورث نصف الذكر دائماً وأبداً . . والقرآن لم يقل يوصيكم الله فى الوارثين للذكر مثل حظ الأنثيين . . وإنما جعل ذلك فى حالة يعينها هى حالة «الأولاد» ؛ وليس فى مطلق وكل الوارثين ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ - النساء : ١١ - . أما عندما كان التعقيد عاماً للميراث فإن القرآن قد استخدم لفظاً عاماً هو لفظ «النصيب» لكل من الذكور والإناث على حد سواء ﴿ للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴾ - النساء : ٧ - .

ومعايير التفاوت فى أنصبة الميراث لا علاقة لها بالجنس . . ذكورة أو أنوثة - على الإطلاق - على غير ما يحسب ويقطن الكثيرون - إن لم يكن الأكثرون! - . . وإنما معايير هذا التفاوت ثلاثة :

١ - درجة القرابة . . فكلما كان الوارث أقرب إلى المورث زاد نصيبه فى الميراث . .

٢ - وموقع الجيل الوارث فى تسلسل الأجيال - وتلك حكمة إلهية بالغة فى فلسفة الإسلام للميراث - فكلما كان الوارث صغيراً ،

من حيل يستقبل الحياة وأعباءها ، وأمامه المسؤوليات المتنامية ،
كان نصيبه من الميراث أكبر . . فليس المتوفى يرث أكثر من أب
المتوفى . - وكلاهما ذكر . - وبنت المتوفى ترث أكثر من أمه . -
وكلتاهما أنثى . . بل إن بنت المتوفى ترث أكثر من أبيها .

٣ - والعامل الثالث في تفاوت أنصبة الميراث هو العبء المالى الذى
يتحمله ويكلف به الوارث طبقاً للشريعة الإسلامية . . فإذا
اتفقت وتساوت درجة القرابة . . وموقع الجبل الوارث . - مثل
مركز الأولاد - أولاد المورث . - مع تفاوت العبء المالى بين الولد
الذكر . المكلف بإعالة زوجة وأسرة وأولاد . وبين البنت . التى
سيعولها هى وأولادها زوج ذكر . هنا يكون للذكر مثل حظ
الأنثيين . . وهو تقسيم ليس فيه أية شبهة لظلم الأنثى . . بل
ربما كان فيه تمييز وامتنياز لها ، احتياطاً لاستضعافها . .

وهذه الحقائق فى الموارث الإسلامية . التى يحفلها وتجاهلها دعاة
تاريخية آيات الميراث . هى التى جعلت المرأة . فى الجداول الإجمالية
حالات الميراث الإسلامى . ت رث مثل الرجل ، أو أكثر من الرجل ،
أو ترث ولا يرث الرجل فى أكثر من ثلاثين حالة من حالات الميراث
الإسلامى . بينما هى ترث نصف ما يرث الذكر فى أربع حالات فقط . -

ولمن أراد أن يطلع على هذه الحقائق أن يرجع إلى كتابنا (هل
الإسلام هو الحل . . لماذا وكيف؟) - فصل «التحرير الإسلامى

للمرأة» - طبعة دار الشروق - القاهرة - وعلى كتاب (ميراث المرأة وقضية المساواة) للدكتور صلاح الدين سلطان - سلسلة «فى التوير الإسلامى» - طبعة دار نهضة مصر - القاهرة» .

وكذلك الحال مع «شهادة المرأة» فى الأمور والميادين التى نقل فيها خبرة المرأة عن الرجل تكون شهادتها أقل من شهادته . وحتى لا تهدر شهادتها كلية فى هذه الميادين ، سمح القراء بشهادتها ، على أن تدعم شهادة واحدة من بنات جنسها ، تذكرها بما تنساه من وقائع الشهادة . أما الميادين التى تختص بالمرأة ، والتى تكون خبرتها فيها أكثر ، فإن شهادتها فيها تكون أعلى ، وأحياناً ضعف شهادة الرجل . بل إن شهادتها تعتمد حيث لا تعتمد شهادة الرجل فى بعض هذه الميادين .

والذين يظنون أن آية سورة البقرة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ هُوَ فليَمْلِكْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّاهِدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ

إحداهما الأخرى ولا ياب الشهاداء إذا ما دُعوا ولا تساموا أن
تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم
للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها
بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار
كتاب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم
الله والله بكل شيء عليم (٢٨٢) وإن كنتم على سفر ولم تجدوا
كتابا فمرهان مقصورة فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتى
أمانته وليتق الله ربه ولا تكتبوا الشهادة ومن يكتمها فإنه أثم قلبه
والله بما تعملون عليم . البقرة : ٢٨٢ ، ٢٨٣ . . .

الذين يظنون أن هذه الآية - ٢٨٢ - تجعل شهادة المرأة نصف
شهادة الرجل بإطلاق ، وفي كل الحالات مخطئون وواهمون .
فهذه الآية تتحدث عن دين خاص ، في وقت خاص ، يحتاج
إلى كاتب خاص ، وإملاء خاص ، وإشهاد خاص . .

وهذه الآية - في نصها - استثناء عظيم إلا أن تكون تجارة حاضرة
تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها .
ثم إنها تستثني من هذه الحالة الخاصة الإشهاد على البيوع ،
فلا تقيد بها بما قيدت به حالة هذا الدين الخاص . .

ثم إنها تتحدث ، مخاطبة ، لصاحب الدين ، الذي يريد أن يستوثق لدينه الخاص هذا بأعلى درجات الاستيثاق . ولا تخاطب الحاكم - القاضي - الذي له أن يحكم بالبينة واليمين ، بصرف النظر عن جنس الشاهد وعدد الشهود الذين تقوم بهم البينة ، فللحاكم - القاضي - أن يحكم بشهادة رجلين أو امرأتين . أو رجل وامرأة . أو رجل واحد . أو امرأة واحدة . طالما قامت البينة بهذه الشهادة .

ومن يرد الاستزادة من الفقه الإسلامي في هذه القضية - التي يجهلها الكثيرون - فعليه أن يرجع إلى آراء شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م) وتلميذه العظيم ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ ١٢٦٢ - ١٣٥٠ م) في كتابيه (الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية) ص ١٠٣ ، ١٠٤ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م . فقيه - وفق نص ابن تيمية - أن ما جاء عن شهادة المرأة في آية سورة البقرة ، ليس حصراً لطرق الشهادة وطرق الحكم التي يحكم بها الحاكم ، وإنما ذكر لنوعين من البينات في الطرق التي يحفظ بها الإنسان حقه . فالآية نصيحة لهم وتعليم وإرشاد لما يحفظون به حقوقهم ، وما تحفظ به الحقوق شيء وما يحكم به الحاكم شيء ، فإن طرق الحكم أوسع من الشاهدين والمرأتين . . .

ولقد قال الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ ٧٨٠ - ٨٥٥ م) إن

شهادة الرجل تعدل شهادة امرأتين فيما هو أكثر خبرة فيه ، وأن شهادة المرأة تعدل شهادة رجلين فيما هي أكثر خبرة فيه من الرجل . . فالباب مفتوح أمام الخبرة ، التي هي معيار درجة الشهادة ، فإذا تخلفت خبرة الرجل في ميدان تراجع مستوى شهادته فيه . . وإذا تقدمت وزادت خبرة المرأة في ميدان ارتفع مستوى شهادتها فيه . . وليس هناك في الفقه الإسلامي تعميم وإطلاق في هذا الموضوع ، إذ الشهادة سبيل للبيئة التي يحكم الحاكم - القاضي - بناء عليها ، يصرف النظر عن جنس الشهود وعددهم . .

ولو فقه الداعون إلى تاريخية وتاريخية آيات الأحكام في القرآن حقيقة هذه الأحكام التي توهّموا الحاجة إلى تجاوزها - فقالوا بتاريخية ووقتيّة معاني نصوصها القرآنية - لأدركوا أن وقوف النص القرآني عند كليات وفلسقات وقواعد ونظريات التشريع ، مع ترك تفصيلات التشريع لاجتهادات الفقهاء ، هو الذي جعل أحكام القرآن الكريم في المعاملات - فضلاً عن العبادات . . والقيم والأخلاق - صالحة لكل زمان ومكان ، فكانت شريعته آخر وخاتم الشرائع السماوية ، ودعوا حاجة إلى هذه «التاريخية» . . والتاريخانية» التي استعاروها من الفكر الغربي ، دعوا إدراك لخصوصية النص الإسلامي ، وتميز مسيرة الفقه الإسلامي والحضارة الإسلامية . . ولو أنهم فقهوا حقيقة الأمثلة التي توهّموها دعوا لهذه التاريخية - من مثل ميراث المرأة . . وشهادتها - لكتفونا مثولة هذا الجهد في كشف هذه الشبهات ! . .

الشبهة الثالثة: حول حروف فواتح بعض السور القرآنية

«وهم يقولون: إن القرآن الكريم يحتوى على طلاسّم لم تفسر، كما جاء فى سورة البقرة (الم)، وغيرها مما ذكر فى السور الأخرى. ويسألون: كيف لم يسأل الصحابة عن معالى هذه الحروف، وهم الذين عايشوا الرسول - ﷺ - يوماً بيوم، وسألوه عن أنفه الأشياء فكيف لم يسألوا عن هذه الرموز؟»

ويصلون بذلك إلى أن الصحابة، رضى الله عنهم، إما أنهم قد سألوا الرسول وأجابهم عن ذلك، ولم يصلنا ذلك الجواب فى حديث من الأحاديث - التى فقدت (حسب اعتقادهم) - أو أنه لم تكن قد كتبت هذه الرموز أصلاً، وتلك مصيبة أكثر، حيث إن معنى ذلك إتيان القرآن بطلاسم لا معنى لها! اهـ.

الجواب:

هذه الحروف - من مثل: (الم) - و(حم) - و(الر) - و(المز) - و(ن) - الخ - التى وقف أمامها المفسرون القدماءى وقفات قد تبدو مقنعة للبعض وغير مقنعة للبعض الآخر، تطرح قضية من قضايا التفسير للقرآن الكريم، نقول:

إن القرآن الكريم وحى إلهي متعدد في وجوه الإعجاز - ففيه
 إعجاز في النظم - وإعجاز في السلاسة - وإعجاز في تيسر
 الأسلوب - الذي لا هو بالثبر ولا هو بالشعر - وإنما هو قرآن -
 وإعجاز في الأخبار بالغيب - من أمباء الأولين والآخرين - وبدء
 الخلق - وأسرار الكون - وعالم الآخرة - وإعجاز في الإشارة إلى
 الحقائق العلمية والآيات الكونية التي ما كانت لتخطر على قلب
 بشر تلقاه أو تفكر فيه في عصر التوريل - وإعجاز في القدوة
 الدائمة - بعبر الزمان والمكان وأنواع أحوال الإنسان - على خلق
 الفرد السوي والمجتمع السوي والهداية إلى الصراط المستقيم -
 وتحقيق سعادته الدنياء والآخرة

وغير وجوه الإعجاز هذه - يظل الباب مفتوحاً أمام العقل المتدبر
 في أسرار القرآن لاكتشاف وجوه جديدة للإعجاز - والاطلاع على
 أسرار قرآنية لم يعرفها الأقدمون - والاهتداء إلى عجائب - في هذا
 الكتاب الذي لا ينقضي عجائبه - لم يهتد إليها السابقون من
 المفسرين -

فاكتشاف الجديد في أسرار وعجائب القرآن - واهتداء المفسر
 المعاصر - والمستقبلي - إلى ما لم يحط به غلم المفسرين القدماء -
 بمن فيهم الصحابة - لا يقدح في القرآن الكريم - وإنما هو الطبعي
 مع هذا الكتاب المتنامية أوجه إعجازه - والمتدفقة منحدات

معانيه ، والمتوالية كنوز أسرارها مع مراحل نمو العقل الإنساني ،
وتراكم العلوم والمعارف المعينة على اكتشاف أسرار آياته ، واشتداد
عود الفكر المتدبر لأبعاد هذا القرآن الكريم .

فالحقائق الحديثة للعلم الطبيعي قد جعلتنا نعلم عن الآيات
القرآنية التي تحدثت عن أطوار نمو الأجنة في الأرحام ما لم يعلمه
فقيه الأمة وحبرها ابن عباس (٣ق هـ - ٦٨هـ - ٦١٩ - ٦٨٧م)
والمفسرون القدماء . . فهل يصح أن تتساءل : لماذا لم يسأل
الصحابه رسول الله - ﷺ - عن هذه الحقائق فيعرفوها منذ ذلك
التاريخ ؟ . لقد ظلت هذه الحقائق مكنونة حتى كشف عنها تطور
العلم الطبيعي حديثاً ، فكانت سبباً لإيمان عدد من كبار العلماء
بالإسلام عندما وقفوا أمام قول الله ، سبحانه وتعالى ، في هذا
انقرآن : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (٢٠) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ
نُطْفَةً فِي فَرْجٍ مَكِينٍ (٢١) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً
فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ
فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿ - المؤمنون : ١٢ - ١٤ . . وكذلك الحال
مع الآيات التي تحدثت عن ظلمة أعماق المحيطات ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ
فِي بَحْرِ لُجِّيٍّ يَفْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ
بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ
نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ﴿ - النور : ٤٠ . . وعن تناقض الأكسجين

كلما اشعدهنا - صعوداً - عن القشرة الأرضية وعلاقتها ، وخرج
 صدور الصاعدين إلى فضاء السماء ﴿ فمن يرد الله أن يهديه يشرح
 صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما
 يصعد في السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون ﴾ -
 - الأنعام - ١٢٥ - . . . وعن التحام الأرض بالسماء - (كانتا رتقا) -
 قبل الانفصال ﴿ أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانتا
 رتقا ففتقناهما وجعلنا من الماء كل شيء حي إلا يؤمنون ﴾ -
 الأنبياء - ٣٠ - . . . وعن نزول الحديد من السماء إلى الأرض - وقد
 ثبت أنه غريب عن مكوناتها - ﴿ وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد
 ومنافع للناس ﴾ - الحديد - ٢٥ - . . . وغير ذلك من التفسيرات
 الجديدة لآيات الإشارات العلمية والكونية في القرآن الكريم ، تلك
 التي ما كان ليذكرها المفسرون القدماء - عن قبيح الصحابة
 والتابعين - قبل إغاثة المكتشفات العلمية الحديثة على فتح أبواب
 هذه التفسيرات .

إذا ، فالطبيعي هو بقاء أبواب الأسرار القرآنية مفتوحة ومتدفقة
 بأخديد أمام العقل الإنساني . ولذلك ، فإن تصور ضرورة معرفة
 حيل الصحابة بكل أسرار القرآن وعجائبه هو الأمر الغريب . . بل
 هو التصور الذي يقدر في القرآن الكريم .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، التي يعلمها أهل العلم بالقرآن ،
والتي تجسدت في نحو وتطور عطاء المفسرين للقرآن مع تطور مستوى
المعارف والعلوم المستخدمة في اكتشاف أسرار آيات الله المنظورة
في كتابه الحكيم - أي استخدام المكتشفات الإنسانية لآيات الله
الكونية المنظورة في اكتشاف الجديد من أسرار آيات الله القرآنية
المنظورة - .. انطلاقاً من هذه الحقيقة ، لا يرى بأساً من فتح
أبواب جديدة لفهم - بل وإقحام جديدة - للحروف والرموز التي
جاءت فواتح لبعض سور القرآن الكريم ، والتي لم تعد تفسيرات
القدماء لها مقنعة للعقل المسلم في العصر الذي نعيش فيه ..
والتي قوّض كثير من المفسرين إلى الله علم المراد منها ،

بل إن في واقعنا الفكري الراهن «اجتهادات» بالغة الخدعة -
وأحياناً مدهشة - تقدم تفسيرات غير مسبوقة لهذه الحروف والرموز
والكلمات .

فهناك كتاب «التفسير العلمي لحروف أوائل السور في القرآن
الكريم» للدكتورة نحية عبدالعزيز إسماعيل - طبعة القاهرة - مطابع
الأهرام سنة ١٩٩٠م .. وفيه رؤية لهذه الحروف باعتبارها رموزاً
صوتية ، تمثل المستوى الأول الذي بدأت به اللغة الإنسانية الأولى
- والمؤلفة ترى أن العربية قد كانت هي اللغة التي بدأت بها
الجماعة البشرية الأولى - آدم وروحه وبنوه - وتلك قبل أن تختلف

الأم وتعدد اللغات . . وأن الكلمات العربية الكثيرة الموجودة في مختلف اللغات العالمية ليست وافداً عربياً على هذه اللغات ، وإنما هي من بقايا اللغة العربية الأم في هذه اللغات - وهي قد أفردت لهذا المبحث رسالتها للدكتوراة - بالإنجليزية - بعنوان (العربية الكلاسيكية) . . كما ترى أن سائر اللغات - غير العربية - فيها أربع مستويات . . مستوى الحرف . . ومستوى الكلمة . . ومستوى الجملة . . ومستوى المعنى . . وأن العربية - بسبب أنها قد مثلت بداية النطق الإنساني - قد احتفظت بمستوى خامس ، لا نظير له في اللغات الأخرى ، وهو مستوى الرمز الصوتي ، الذي يبدأ به النطق الإنساني . . فالصوت فيها رمز لمعنى - وليس فقط الحرف والكلمة والجملة . . وهي قد أفردت في كتابها (التفسير العلمي لحروف أوائل السور في القرآن) فصلاً لمعنى كل رمز من هذه الرموز الصوتية التي جاءت قوائم لبعض السور القرآنية ، ونهت على القرائن التي جعلت وتجعل لمعنى الرمز الصوتي غلافة وثيقة بآيات ومعاني وأغراض السورة التي افتتحت بهذا الرمز الصوتي . .

وفي هذا «الاجتهاد» - عند من يتفق مع صاحبه - فتح جديد ، يكشف عن دلالات جديدة لمعاني هذه الحروف والرموز . .

وإذا نحن انطلقنا من فكرة أولية اللغة العربية ، ومن أن الكلمات العربية الموجودة في اللغات القديمة الأخرى هي من بقايا

العربية الأم ، فسجد «اجتهاداً» آخر - في كتاب (الهيروغليفيه
تفسر القرآن الكريم) - لسعد عبدالمطلب العدل - طبعة القاهرة
سنة ١٩٩٩م - يقول إن هذه الرموز والكلمات لها في قاموس اللغة
المصرية القديمة معاني مناسبة تماماً لموقعها في أوائل السور التي
افتتحت بها ، وذات علاقة ببعض معاني آيات من تلك السور

والأهم في هذا المقام - ويصرف النظر عن الاتفاق والاختلاف
مع مثل هذه «الاجتهادات» - هو أن بقاء آيات مفتوحة لاكتشاف
المعاني الجديدة والأسرار غير المسبوقة لهذه الحروف والرموز هو
الطبيعى - فالمنطقى هو أن تظل أبواب الفهم والفقه مفتوحة أمام
العقل المسلم لاكتشاف الجديد والمزيد من كنوز القرآن وعجائبه
وأسراره - والواجب على العقل المسلم - المعاصر - والمستقبلى -
أن يعى ذلك ، ويؤمن به ، ذل أن يكون ذلك قنادلاً فيما قدم
القدماء من تفسيرات تأسست احتياجات مجتمعاتهم ، ومستويات
العلوم والمعارف التي أتاحت لهم فاستخدموها في تلك
التفسيرات - .

فنحن أمام كتاب لا تنقضى عجائبه - ولا تنفذ مكتشفات
أسراره - . ولينا أمام نحن قد طوت الأفهام - حتى ولو كانت أفهام
الصحابة - كل أسرار ومعانيه ومرامي

«وهم لا يعترفون بأن الرسول معصوم عن الخطأ، ويقدمون الأدلة على ذلك بسورة (عبس وتولى) وكذلك عندما حامل الرسول - ﷺ - زوجته . ونزلت الآية الكريمة التي تنهى عن ذلك» اهـ .

الجواب:

إن عصمة الرسول - ﷺ - وكذلك عصمة كل الرسل ، عليهم السلام ، يجب أن تفهم في نطاق مكانة الرسول ، ومهمة الرسالة . فالرسول : شريوحي إليه ، أي أنه - مع بشريته - له خصوصية الاتصال بالسماء ، بواسطة الوحي . ولذلك ، فإن هذه المهمة تقتضي صفات يصنعها الله على عينه فيمن يصطفيه ، كي تكون هناك مناسبة بين هذه الصفات وبين هذه المكانة والمهام الخاصة الموكولة إلى صاحبها . :

والرسول مكلف بتبليغ الرسالة ، والدعوة إليها ، والاجتهاد في سبيل إقامتها ونظيرتها . وله على الناس طاعة هي جزء من طاعة الله - سبحانه وتعالى - ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ - النساء - ٥٩ -

﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ - آل عمران : ٣٢ - ﴿ مَنْ يَطْعِ الرُّسُولَ ﴾
فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ - النساء : ٨٠ - ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي
يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ - آل عمران : ٣١ - ولذلك ، كانت عصمة الرسل
فيما يبلغونه عن الله ضرورة من ضرورات صدقهم والثقة في هذا
البلاغ الإلهي الذي اختبروا ليقوموا به بين الناس . وبداية العقل
- فضلاً عن النقل - حاكمة بأن مرسل الرسالة إذا لم يتحيز الرسول
الذي يصفى الصدق على رسالته ، كائن عادلاً . وهو ما يستحيل
على الله ، الذي يصطفى من الناس رسلاً يؤهلهم العصمة لإصفاء
الثقة والصدق على البلاغ الإلهي والحجة على الناس بصدق هذا
الذي يبلغون .

وفي التعبير عن إجماع الأمة على ضرورة العصمة للرسول فيما
يبلغ عن الله ، يقول الإمام محمد عبده (١٢٦٦-١٣٢٣هـ -
١٨٤٩-١٩٠٥م) عن عصمة الرسل - كل الرسل - « . ومن لوازم
ذلك بالضرورة : وجوب الاعتقاد بعلو فطرتهم ، وصحة عقولهم ،
وصدقهم في أقوالهم ، وأمانتهم في تنليغ ما عهد إليهم أن يبلغوه ،
وعصمتهم من كل ما يشوه السيرة البشرية ، وسلامة أبدانهم عما
تنبؤ عنه الأبصار وتنقر منه الأذواق السليمة ، وأنهم متزهون عما
يضاد شيئاً من هذه الصفات ، وأن أرواحهم ممدودة من الحلال
الإلهي عما لا يمكن معه لنفس إنسانية أن تسطو عليها سطوة

روحانية ، إن من حكمة الصانع الحكيم - الذي أقام الإنسان على قاعدة الإرشاد والتعليم - أن يجعل من مراتب الأنفس البشرية مرتبة بعدل لها ، يحصن فضله ، يحصن من يسطفه من خلقه ، وهو أعلم حيث يجعل رسالته ، ويرهم بالقطر السليمة ، ويبلغ بأرواحهم من الكمال ما يلقون معه تلاسن شراف بالإنسان عليه ، والأساية على حكون مرة ، مما لو الكشف لغيرهم انكشافه لهم لما قصت له نسه ، أو ذهبت بعقله جلالتة وعظمتة ، فيشرفون على انقياب بآدته ، ويعلمون ما سيكون من شأن الناس فيه ، ويكونون في مراتبهم العلوية على نسبة من العظمى ، بهاية الشاهد وبداية العائب ، فهم في الدنيا كأنهم ليسوا من أهلها ، هم وفد الآخرة في لباس من ليس من سكانها ، أما فيما عدا ذلك - (أى الاتصال بالسما - والتبليغ عنها) - فهم بشر يعذبهم ما يعتري سائر أفرادهم ، يأكلون ويشربون وينامون ويسهون وينسون فيما لا علاقة له بتبليغ الأحكام ، ويمرضون وتمتد إليهم أيدي الظلمة ، وينالهم الاضطهاد ، وقد يقتلون - (الأعمال الكاذبة) ج ٣ ص ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ . ٤٢١ - دراسة وتحقيق : د - محمد عمارة - طبعة القاهرة - دار الشروق - سنة ١٩٩٣ م .

فالعصمة - كالمعجزة - ضرورة من ضرورات صدق الرسالة ومن مقتضيات حكمة من أرسل الرسل - عليهم السلام -

وإذا كان الرسول ، كبشر ، يجوز على جسده ما يجوز على
أجساد البشر . وإذا كان الرسول كمجتهد قد كان يمارس الاجتهاد
والشورى وأعمال العقل والفكر والاختيار بين البدائل في مناطق
وميادين الاجتهاد التي لم ينزل فيها وحى إلهي . فإنه معصوم في
مناطق وميادين التبليغ عن الله - سبحانه وتعالى - لأنه لو جاز
عليه الخطأ أو السهو أو مجاملة الحق والصواب أو اختيار غير الأولى
في مناطق وميادين التبليغ عن الله لتعزق الشك إلى صلب
الرسالة والوحى والبلاغ ، بل وإلى حكمة من اصطفاها وأرسله
ليكون حجة على الناس . لذلك ، كانت العصمة صفة أصيلة
وشروطاً ضرورياً من شروط رسالة جميع الرسل . عليهم السلام .
فالرسول ، في هذا النطاق - نطاق التبليغ عن الله - ﴿ وما ينطق عن
الهيوى ﴾ (٣) إن هو إلا وحي يوحى ﴿ - النجم : ٢ ، ٤ - وبلاغه ما
هو بقول بشر ، ولذلك كانت طاعته فيه طاعة لله ، وبغير العصمة
لا يتأتى له هذا المقام .

أما اجتهادات الرسول - ﷺ - فيما لا وحي فيه ، والتي هي
ثمرة لإعماله لعقله وقدراته وملكاته البشرية ، فلقد كانت تصادف
الصواب والأولى ، كما كان يجوز عليها غير ذلك . ومن هنا وأبنا
كيف كان الصحابة - رضوان الله عليهم - في كثير من المواطن
وبإزاء كثير من مواقف وقرارات وأراء واجتهادات الرسول - ﷺ -

يسألونه - قبل الإدلاء بمساهماتهم في الرأي - هذا السؤال الذي
شاع في السنة والسيرة -

- «يا رسول الله ، أهو الوحي ؟ أم الرأي والمشورة ؟» .

فإن قال : إنه الوحي . كان منهم السمع والطاعة له ، لأن طاعته
هنا هي طاعة الله . وهم يسمعون الوجه لله حتى ولو خفيت
الحكمة من هذا الأمر عن عقولهم ، لأن علم الله - مصدر الوحي -
مطلق وكلّي ومحيط ، بينما علمهم نسبي قد تحقق عليه الحكمة
التي لا يعلمها إلا الله . أما إن قال لهم الرسول - حوينا عن
مسؤولهم - إنه الرأي والمشورة . فبالهم يجتهدون ، ويشيرون ،
وبصوبون . لأنه - جاء - هنا ليس معصوماً ، وإنما هو واحد من
المقدمين في الشورى والاجتهاد . ووقائع نزوله عن اجتهاده إلى
اجتهادات الصحابة كثيرة ومتناثرة في كتب السنة ومصادر السيرة
النبوية . في مكان القتال يوم غزوة بدر . وفي الموقف من
أسراها . وفي مكان القتال يوم موقعة أحد . وفي مصالحة بعض
الأحزاب يوم خندق . الخ . الخ .

ولأن الرسول - عليه السلام - قد أراد الله له أن يكون القدوة والأسوة
للأمة ﷺ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو
الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً . الأحزاب : ٢١ . وحتى لا
يقتدى الناس باجتهاد نبوي لم يصادف الأولى ، كان نزول الوحي

لتصويب اجتهاداته التي لم تصادف الأولى ، بل وعتابه - أحياناً -
على بعض هذه الاجتهادات والاختيارات - من مثل : ﴿ عَسَى ﴾
وتولي (١) أن جاءه الأعمى (٢) وما يذكرك لعله يزكي (٣) أو
بذكر فتفعه الذكري (٤) أما من استعنى (٥) فأنت له تصدّي (٦)
وما عليك ألا يزكي (٧) وأما من جاءك يسعى (٨) وهو يخشى
(٩) فأنت عنه تلهي ﴿ عَسَى : ١ - ١٠ - ومن مثل ﴿ يا أيها
النبي لم تحرم ما أحل الله لك تسعي مرضات أزواجك والله غفور
رحيم (١) قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم
الحكيم ﴿ - التحريم : ١ ، ٢ - ومن مثل ﴿ ما كان لبي أن
يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله
يريد الآخرة والله عزيز حكيم (٢) لولا كتاب من الله سبق
لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم ﴿ - الأنفال : ٦٧ ، ٦٨ -
وغيرها من مواضع التصويب الإلهي للاجتهادات النبوية فيما لم
يسبق فيه وحى . وذلك حتى لا يتأسى الناس بهذه الاجتهادات
المخالفة للأولى .

فالعصمة للرسول - ﷺ - فيما يبلغ عن الله شرط لازم لتحقيق
الصدق والثقة في البلاغ الإلهي ، وبدونها لا يكون هناك فارق
بين الرسول وغيره من الحكماء والمصلحين ، ومن ثم لا يكون

هناك فارق بين الوحي المعصوم والمعجز وبين الفلسفات والإبداعات
 البشرية التي يجوز عليها خطأ والصواب . . . فبدون العصمة
 تصبح الرسالة والوحي والبلاغ قول بشر . . . بينما هي ،
 بالعصمة ، قول الله ، سبحانه وتعالى ، الذي بلغه وبيته المعصوم -
 عليه الصلاة والسلام - . . . فعصمة المبلغ هي الشرط لعصمة
 البلاغ . . . بل إنها ، أيضاً ، الشرط لنفى العبث وثبوت الحكمة لمن
 اصطفى الرسول وبعثه وأوحى إليه بهذا البلاغ .

الشبهة الخامسة: التشكيك في الأحاديث

«وهم يشككون في صحة الأحاديث .. ويظهرون التناقضات بينها ، ويذكرون الحديث الذي ينص على عدم زيارة المرأة للقبور ، والحديث الذي يقول (في معناه) إن الرسول - ﷺ - قال : إنني قد أمرتكم بعدم زيارة القبور من قبل ، والآن أسمح لكم بزيارة القبور - فيستبررون إلى ذلك بأنه تناقض ، ويدللون على ذلك بالأمثلة قد تقدمت الكثير من الأحاديث النبوية عيم الرجال ، أو أن هذه الأحاديث قد حُرقت عن معانيها الصحيحة .» اهـ .

الجواب

في بداية الجواب عن شبهة هؤلاء الذين يشككون في الأحاديث النبوية .. ننبه على مستوى جهل كل الذين يشكرون مثل هذه الشبهات حول الحديث النبوي الشريف .. ذلك أن الشرح والتطور في التشريع - الذي يمثل حديث النهي عن زيارة القبور ثم إباحتها .. هذا التدرج والتطور في التشريع لا علاقة له بالتناقض بأي وجه من الوجوه ، أو أي حال من الأحوال ..

ثم إن التشكيك في بعض الأحاديث النبوية ، والقول بوجود تناقضات بين بعض هذه الأحاديث ، أو بينها وبين آيات قرآنية

بل والتشكيك في مجمل الأحاديث النبوية ، والدعوة إلى إهدار
السنة النبوية ، والاكتفاء بالقرآن الكريم . . إن هذه الدعوى قديمة
وجديدة ، بل ومتجددة . . وكما حذر رسول الله - ﷺ - من
الكذب عليه . . فلقد حذر من إنكار سنته ، ومن الخروج عليها .

ونحن بإزاء هذه الشبهة نواجه بلووين من العلوي

أحدهما : يهدر كل السنة النبوية ، اكتفاء بالقرآن الكريم
ويرى أن الإسلام هو القرآن وحده . .

وثانيهما : يرى في كل المرويات المنسوبة للرسول - ﷺ - سنة
نبوية ، يكفر الموقوف فيها ، ودونما فحص والبحث ونمحيص لمستويات
« الرواية » و« الدراية » في هذه المرويات . . ودونما تمييز بين التوقف إزاء
الراوي وبين النكار عما ثبت عن رسول الله - ﷺ - .

وبين هذين العلويين يقف علماء السنة النبوية ، الذين وضعوا
علوم الضبط للرواية ، وحددوا مستويات المرويات ، بناء على
مستويات الثقة في الرواة . ثم لم يكتفوا - في فرز المرويات - بعلم
« الرواية » والجرح والتعديل للرجال - الرواة - وإنما اشترطوا سلامة
« الدراية » أيضاً لهذه المرويات التي رواها العدول القصابون عن
أمثالهم حتى رسول الله - ﷺ - . أي أن هؤلاء العلماء بالسنة قد
اشترطوا « نقد المتن والنص والمضمون » بعد أن اشترطوا « نقد الرواية
والرواة » وذلك حتى يسلم المتن والمضمون من « التلويح والعلّة

القادحة» ، فلا يكون فيه تعارض حقيقى مع حديث هو أقوى منه
سنداً ، وألصق منه بمقاصد الشريعة وعقائد الإسلام ، ومن باب
أولى ألا يكون الأثر المروى متناقضاً تنافضاً حقيقياً مع محكم
القرآن الكريم .

ولو أننا طبقنا هذا المنهج العلمى المحكم ، الذى هو خلاصة
علوم السنة النبوية ومصطلح الحديث ، لما كانت هناك هذه المشكلة
- القديمة - المتجددة - . ولكن المشكلة - مشكلة الغلو - بأنواعه
ودرجاته - إنما ناتى من الغفلة أو التعافل عن تطبيق قواعد هذا
المنهج الذى أبدعته الأمة الإسلامية ، والذى سقت به حضارتنا
كل الحضارات فى ميدان «النقد الخارجى والداخلى للنصوص
والمرويات» . وهذه الغفلة إنما تشغلى فى تركيز البغض على
«الرواية» مع إهمال «الدراية» ، أو العكس . . وفى عدم تمييز
البعض بين مستويات المرويات ، كأن يطلب من الأحاديث ظنية
الثبوت ما هو من اختصاص النصوص قطعية الثبوت . . أو من
مثل تحكيم «الهوى» أو «العقل غير الصريح» فى المرويات
الصحيحة ، الخالية متونها ومضامينها من الشذوذ والعلة القادحة .

وهناك ، أيضاً ، أفة الذين لا يميزون بين التوقف إزاء «الرواية
والرواة» - وهم بشر غير معصومين - وقيهم وفى تعديلهم وقبول
مروياتهم اختلف الفقهاء وعلماء الحديث والمحدثون - وبين التوقف

إزاء «السنة» التي تحت صحة روايتها ودرابرتها عن المعصوم ، صلى الله عليه وسلم . فتوقف العلماء المتخصصين - وليس الهواة أو المتطقلين - إزاء «الرواية والرواة» شئ ، والتوقف إزاء «السنة» التي صحت وسلمت من التدويع والعلل القاذحة شئ آخر . . والأول حتى من حقوق علماء هذا الفن . أما الثاني فهو تكذيب للمعصوم ، صلى الله عليه وسلم - والعياذ بالله .



أما الذين يقولون إننا لا حاجة لنا إلى السنة النبوية ، اكتفاء بالمبلغ القرآني ، الذي لم يفرط في شئ . . فإننا نقول لهم ما قاله الأقدمون - من أسلافنا - للأقدمين - من أسلافهم . .

إن السنة النبوية هي البيان النبوي للمبلغ القرآني ، وهي التطبيق العملي للآيات القرآنية ، التي أشارت إلى فرائض وعبادات وتكاليف وشعائر ومناسك ومعاملات الإسلام . . وهذا التطبيق العملي ، الذي حول القرآن إلى حياة معيشة ، ودولة وأمة ومجتمع ونظام وحضارة ، أي الذي «أقام الدين» ، قد بدأ بتطبيقات الرسول - ﷺ - للمبلغ القرآني ، ليس تطوعاً ولا ترثيداً من الرسول ، وإنما كان قياماً بفريضة إلهية نص عليها القرآن الكريم ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ - التحل : ٤٤ . . فالتطبيقات النبوية للقرآن - التي هي السنة العملية والبيان

القبولى الشارح والمفسر والمفصل - هي ضرورة قرآنية ، وليست تزيدياً
على القرآن الكريم . . هي مقتضيات قرآنية ، اقتضاها القرآن . .
ويستحيل أن نستغنى عنها بالقرآن . .

وتأسياً بالرسول - ﷺ - وقياماً بفريضة طاعته - التى نص
عليها القرآن الكريم ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ - آل عمران - ٣٢ -
﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ - النساء - ٥٩ - ﴿ مَنْ يَطِيعِ
الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ - النساء - ٨٠ - ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ
فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ - آل عمران - ٣١ - ﴿ إِنْ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ
إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ - الفتح - ١٠ - . . تأسيماً بالرسول - ﷺ - وطاعة
له كان تطبيق الأمة - فى جبل الصحابة ومن بعده - لهذه
العبادات والمعاملات . . فالسنة النبوية ، التى بدأ تدوينها فى العهد
النبوى ، والتى اكتمل تدوينها وتمحيصها فى عصر التابعين
وتابعيهم ، ليست إلا التدوين للتطبيقات التى جسدت البلاغ
القرآنى ديناً معيشاً فى العبادات والمعاملات . .

فالقرآن الكريم هو الذى تطلب السنة النبوية ، وليست هى بالأمر
الزائد الذى يغنى عنه ويستغنى دونه القرآن الكريم . .

أما العلاقة الطبيعية بين البلاغ الإلهى - القرآن - وبين التطبيق
النبوى لهذا البلاغ الإلهى - السنة النبوية - فهى أشبه بما تكون

بالعلاقة بين «الدستور» وبين «القانون» فالدستور هو مصدر ومرجع القانون . والقانون هو تفصيل وتطبيق الدستور ، ولا حجة ولا دستورية لقانون يخالف أو يناقض الدستور . ولا غناء ولا اكتفاء بالدستور عن القانون .

إن رسول الله - ﷺ - ليس مجرد مبلغ فقط ، فهو ليس «ساعى بريد» . وإنما هو مبلغ ، ومبين للبلاغ ، ومطبق له ، ومقيم للدين ، تحول القرآن على يديه إلى حياة عملية - أى إلى سنة وطريقة بحياها المسلمون - .

وإذا كان بيان القرآن وتفسيره وتفصيله هو فريضة إسلامية ، دائمة وقائمة ، على الأمة إلى يوم الدين . فإن هذه الفريضة قد أقامها - أول من أقامها - حامل البلاغ ، ومتجز البيان ، ومقيم الإسلام ، عليه الصلاة والسلام .

والذين يتصورون أن الرسول - ﷺ - مجرد مبلغ - «وساعى بريد» - إنما يضعونه فى صورة أدنى من صورتهم هم ، عندما يتكبرون عليه البيان النبوى للبلاغ القرآنى ، بينما يمارسون هم القيام بهذا البيان والتفسير والتطبيق للقرآن الكريم . وهذا «مذهب» يستعبد المؤمن بالله منه ومن أهله ومن الشيطان الرجيم .

◆ الشبهة السادسة: حول علاقة العقل بالنقل ◆

«وهم يعتقدون أن جميع علماء الأمة يدون استثناء غير مؤهلين ، لأنهم اعتمدوا على النقل وليس التفكير . . . وأنه يجب التفكير في كل أمور الدين ، الأصل قبل الفرع . . . والعاء كل الأساسيات الموحدة التي نعتبرها الأمة من المسلمات . والبحث من جديد عن الحقيقة ، معتمدين على العقل فقط . . . اهـ

الجواب:

إن القول بالاعتماد على العقل فقط - أي دون النقل ، الذي هو الوحي الإلهي ، في ملائحة القرآن وبيانه النبوي . . . واستخدام العقل وحده أداة لإعادة النظر في كل ما نعتبره الأمة من المسلمات . . . هو قول يحتاج إلى ضبط . . . وإلى تصويب . . . ويمكن أن يتم ذلك من خلال إشارات إلى عدد من الحقائق :

أولها: أن مقام العقل في الإسلام هو مكان عال وفريد ، ولا نظير له في الشرائع السابقة على الشريعة الإسلامية الحقة .
فالعقل في الإسلام هو مناط التكليف بكل فرائض وأحكام الإسلام . أي شرط التدبّر بدين الإسلام .

وثانيها: أن النقل الإسلامي - وخاصة معجزته القرآنية - هو معجزة عقلية ، قد ارتقت العقل حكماً في فهمها وفي التصديق بها ، وفي التمييز بين الحكم والمشابه في آياتها ، وأيضاً في تفسير هذه الآيات . - فليس للقرآن كهنوت يحتكر تفسيره ، وإنما هو ثمرة لنظر عقول العلماء المفسرين . - وعلى حين كانت معجزات الرسالات السابقة معجزات مادية ، تدهش العقول ، فتشلها عن التفكير والتعقل ، جاءت معجزة الإسلام - القرآن الكريم - معجزة عقلية ، تستنفر العقل كي يتعقل ويتفكر ويتدبر ، وتحتكم إليه باعتبارها القاضى في تفسير آياتها . فكان النقل الإسلامي سبيلاً لتنمية العقلانية الإسلامية . وكان هذا التطور في طبيعة المعجزة متناسباً ومتسقاً مع مرحلة النضج التي بلغتها الإنسانية ، ومع ختم السماء سلسلة الرسالات والوحي إلى الأنبياء والرسل وأتم الرسالات .

وثالثها: أن العقل - في الإسلام - هو سبيل الإيمان بوجود الله ووجدانيته وصفاته . - لأن الإيمان بالله سابق على التصديق بالرسول وبالكتاب الذي جاء به الرسول ، لأنه شرط لهما ، ومقدم عليهما ، فالتصديق بالكتاب - النقل - متوقف على صدق الرسول الذي أتى به ، والتصديق بالرسول متوقف على وجود الإله الذي أرسل هذا الرسول وأوحى إليه . . . والعقل هو سبيل الإيمان بوجود

الله - سبحانه وتعالى - وذلك عن طريق تأمل وتذير بدع نظام وانتظام المصنوعات الشاهدة على وجود الصانع المبدع لنظام وانتظام هذه المصنوعات . . . فالعقل - فى الإسلام - هو أداة الإيمان بجوهر الدين - الألوهية - . «وبعبارة الإمام محمد عنبه» : « فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلى » والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح ، فقد أقامك منه على سبيل الحجة ، وقاصاك إلى العقل . « وس قاصاك إلى حاتم فقد أذعن إلى سطلته . » . (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٣٠١ - دراسة وتحقيق : محمد عمارة - طبعة القاهرة - دار الشروق سنة ١٩٩٣م

وذلك على حين كان العقل غريباً ومستبعداً من سبيل الإيمان فى حقب الرسالات السابقة على الإسلام . . . حطب المعجزات المدهشة للعقول ، عندنا كانت الإنسانية فى مراحل الطفولة «خرافاً ضالة» . تؤمن بما يلقى إلى قلبها ، دون إعمال عقل ، لأن الإيمان لا يحتاج إلى إعمال عقل . - وفق عبارة القديس والفيلسوف التصرانى «ألسيلم» (١٠٣٣-١١٠٩م) .

ورابعها: أن المقابلة بين «العقل» و«النقل» هى أثر من آثار الثنائيات المتناقضة التى تميزت بها المسيرة الفكرية للحضارة الغربية ، تلك التى عرفت لاهوتاً كاثوليكياً - نقلاً - لا عقلانياً ، فجاءت عقلانيتها ، فى عصر النهضة والتنوير الوضعى العلمانى ، ثورة على النقل اللاعقلانى ونقصاً

له . . أما في الإسلام ، والمسيرة الفكرية لحضارته وأمته . . وخاصة في عصر الازدهار والإبداع - فإن النقل لم يكن أبداً مقابلاً للعقل ، لأن المقابل للعقل هو الجنون ، وليس النقل . . ولأن النقل الإسلامي - القرآن الكريم - هو مصدر العقلانية المؤمنة ، والناعت عليها ، والداعي لاستخدام العقل والتفكير والتدبر في آيات الله المنظورة والمنطوية جميعاً . . وآيات القرآن التي تخص على العقل والتعقل تبلغ تسعة وأربعين آية . . والآيات التي تحدث عن «الب» - بمعنى عقل وجوهر الإنسان - هي ست عشرة آية . . كما يتحدث القرآن عن «الشهي» - بمعنى العقل - في آيتين . . وعن الفكر والتفكير في ثمانية عشر موضعاً . . وعن الفقه والتفقه - بمعنى العقل والتعقل - في عشرين موضعاً . . وعن «التدبر» في أربع آيات . . وعن «الاعتبار» في سبع آيات . . وعن «الحكمة» في تسعة عشر آية . . وعن «القلب» - كأداة للفقه والعقل - في مائة واثنين وثلاثين موضعاً . . تاهيك عن آيات العلم والتعلم والعلماء التي تبلغ في القرآن أكثر من ثمانمائة آية . . فالتنقل الإسلامي - أي الشرع الإلهي - هو الداعي للتعقل والتدبر والتفقه والتعلم . . والعقل الإنساني هو أداة فقه الشرع ، وشرط ومناط التدبر بهذا الشرع الإلهي . . ولذلك ، لا أثر للشرع بدون العقل ، كما أنه لا غنى للعقل عن الشرع ، وخاصة فيما لا يستغل العقل بإدراكه من أمور الغيب وأحكام الدين -

ذلك أن العقل ، مهما بلغ من العظمة والتألق في الحكمة والإبداع ، هو ملكة من ملكات الإنسان ، وكل ملكات الإنسان - بالخبرة التاريخية والمعاصرة - هي نسبة الإدراك والقدرات ، تجهل اليوم ما تعلمه غداً ، وما يقصر عنه عقل الواحد يبلغه عقل الآخر . - وإذا كانت ميادين عالم الشهادة - النفس والكون - أي الدنيا - مفتوحة على مصاريحها أمام العقل وأمام التجربة - بالنسبة للإنسان - فإن هناك ميادين - وخاصة في معارف عالم الغيب - سبيل معرفتها النقل - أي الوحي - والوجدان - القلب والإلهام - فالهدايات التي يهتدى بها الإنسان هي «العقل» و«النقل» و«التجربة» و«الوجدان» . - وليست العقل وحده دون سواه . - وتنوع الهدايات وسبل المعرفة الإنسانية ، مع تنوع مصادر المعرفة الإنسانية - الوحي وآيات الله المستورة ، مع الكون وآيات الله المنظورة - تتكامل وتتوازن المعرفة الإنسانية - وهذه هي نظرية المعرفة الإسلامية - بينما يحتل توازن هذه المعرفة إذا هي وقفت - في المصادر - عند الكون وعالم الشهادة وحده - وفي الوسائل وإدراك المعرفة عند العقل وحده ، أو العقل والتجربة وحدهما ، دون النقل والوجدان . - ولقد عبّر عن هذا التكامل والتوازن في نظرية المعرفة الإسلامية الامام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣هـ ١٨٤٩-١٩٠٥م) عندما تحدث - في تفسيره لأية «اهدنا الصراط المستقيم» - عن

سورة الفاتحة - عن «الهدايات الأربع» - العقل ، والنقل ، والتجربة ،
والوجدان . . كما عبر عن التلازم الضروري بين العقل والنقل ،
لتكامل المعرفة الإسلامية ، عندما قال : «فالعقل هو ينبوع اليقين
في الإيمان بالله ، وعلمه وقدرته ، والتصديق بالرسالة . . أما النقل ،
فهو البشوع فيما بعد ذلك من علم القلب ، كأحوال الآخرة
والعبادات . . والقول - وهو المعجز الخارق - دعا الإسلام الناس إلى
النظر فيه بعقولهم . . فهو معجزة عُرضت على العقل ، وعرفته
القاضي فيها ، وأطلقت له حق النظر في أحوالها ، ونشر ما انطوى
في أثنائها . . وإذا قدرنا عقل البشر قدرة ، وجدنا غاية ما ينتهي
إليه كما أنه إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي
تقع تحت الإدراك الإنساني . . أما الوصول إلى كنه حقيقته فمما
لا تبلغه قوته . . ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشري
أن يصل إليه وحده . . لهذا كان العقل محتاجاً إلى معين يستعين
به في مسائل السعادة في الدنيا والآخرة . .» - (الأعمال الكاملة)
ج ٣ ص ٣٢٥ ، ٣٧٩ ، ٣٩٧ - .

فالإسلام لا يعرف - على الإطلاق - هذه الثنائية المتناقضة بين
العقل والنقل . . وصريح المعقول لا يمكن أن يتعارض مع صحيح
المنقول . . ولقد عبر الإمام محمد عبده عن ما قد يتوهمه البعض
تعارضاً عندما صاغ حقيقة هذه القضية فقال : «لقد تفور بين

المسلمين أن الدين إن جاء بشيء قد يعلو على الفهم ، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل . . . - (الأعمال الكاملة) ج ٣ ص ٢٥٧ - . . . فقارق بين ما يعلو على إدراك العقل ، من بعض أمور الدين ، وبين ما يستحيل في العقل - الذي يرى ويرأ منه الدين - . . .

ومن بين علماء الإسلام الذين عسروا - بصدق وعقوبة - عن تكامل العقل والنقل - الحكمة والشرعة - حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥ هـ / ١٠٥٨-١١١١ م) عندما قال : «إن أهل السنة قد تحققوا أن لا معادة بين الشرع المنقول والحق المعقول ، وعرفوا أن من ظن وجوب الجُمُود على التقليد واتباع الظواهر ، ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر - وأن من تغلغل في تصرف العقل حتى صاءموا به قواطع الشرع ، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر - فميل أولئك إلى التفريط ، وميل هؤلاء إلى الإفراط ، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط . . . فمثال العقل : البصر السليم عن الآفات والآذ ، ومثال القرآن : الشمس المنتشرة الضياء ، فأخلق أن يكون طائب الاهتداء المستغنى إذا استغنى بأحدهما عن الآخر في غمار الأغبياء . فلا فرق بينه وبين العميان ، فالعقل مع الشرع نور على نور . . . » - (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ٢ ، ٣ - طبعة مكتبة صبح - القاهرة - .

وهذه العلاقة بين العقل والنقل - علاقة التكامل والتأخي - هي التي أكد عليها أبو الوليد ابن رشد (٥٢٠-٦٥٤هـ/ ١١٢٦-١١٩٨م) عندما قال : « . فإنا ، معشر المسلمين ، نعلم ، على القطع ، أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع ، فإن الحق لا يصاد بالحق ، بل بوافقه ويشهد له . فالحكمة هي صاحبة الشريعة ، والأخت الرشيعة . وهما المصطحبتان بالطبع ، المتحاضنتان بالجوهر والغريزة . » - (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) ص ٣١ ، ٣٢ ، ٦٧ - دراسة وتحقيق : د . محمد عطارة - طبعة دار المعارف - القاهرة - سنة ١٩٩٩م -

فاليات مفتوح على مصراعيه أمام العقل في سائر ميادين عالم الشهادة . . وهو سبيل الفقه والفهم والتكليف في الشرع والدين . . لكن لابد من مؤازرة الشرع والتقل للعقل فيما لا يستقل العقل بإدراكه من أحكام عالم الغيب والحكم والعقل من وراء بعض أحكام العبادات في الدين . . وما قد يبدو من تعارض - عند البعض - أحياناً بين العقل والنقل ، فهو تعارض بين العقل وبين «ظاهر» النقل - وليس حقيقة معنى النقل - . . أو صرحه إلى تخلف «صحة» النقل . . أو تخلف «صراحة» العقل . . أو وجود ما يعلو على الفهم ، لا ما يتعارض مع العقل . . فالعقل مع الشرع - كما قال حجة الإسلام الغزالي - «نور على نور» . . وما الحديث

عن التعارض بينهما إلا أثر من آثار الغلو في أحدهما ، تفريطاً أو إفراطاً . .

وإذا كانت البدهة والخبرة البشرية - وحتى الحكمة الفلسفية - تقول : إن من مبادئ الدين والشرائع ما لا يستقل العقل بإدراك كنهه وحقيقة جوهره ، فكيف يجوز لعقل أن يدعو إلى تحكيم العقل وحده في كل أساسيات الدين ؟! لقد قال الفيلسوف الفقيه أبو الوليد ابن رشد - وهو الذي احترم عقلانيته المتألقة الأوروبيون والمسلمون جميعاً - قال عن رأي الفلاسفة القدماء في مبادئ الشرائع التي لا يستقل العقل بإدراكها : «إن الحكماء من الفلاسفة ليس يجوز عندهم التكلم ولا الجدول في مبادئ الشرائع - مثل : هل الله تعالى موجود؟ وهل السعادة موجودة؟ وهل الفضائل موجودة؟ - وفاعل ذلك عندهم محتاج إلى الأدب الشديد ، ولذلك وجب قتل الزنادقة . فيجب على كل إنسان أن يسلم بمبادئ الشرائع ، لأن مبادئها أمور إلهية تفوق العقول الإنسانية ، وكيفية وجودها هو أمر معجز عن إدراك العقول الإنسانية ، فلا بد أن يعترف بها مع جهل أسبابها » - (تهافت التهافت) ص ١٣١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ - طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م - .

فليس هناك عاقل يحكم العقل فيما لا يستقل العقل بإدراكه ، من مبادئ الشرائع والمعجزات ، ولكنه وجوه وحقائق المعينات .

وليس هناك عاقل يغفل أو يتعاقل عن مكانة ودور العقل في
دين الإسلام . .

وإدراك وظيفة العقل ، وفيدان عمله ، وحدود قدراته ، هو لب
الاحترام للعقل ، وليس فيه انتفاص من سلطانه ، الذي نال في
دين الإسلام وفكر المسلمين . .

الشبهة السابعة: حول النظام المصرفي المعاصر

«وهم يقولون : إنه يجب اتساع النظام البنكي الغربي المتبني على الربح ، أي أن البنوك الإسلامية ، وخاصة العقارية منها ، يجب أن تقدم القروض على أساس استرداد هذه الأموال مضافاً عليها نسبة تعطى التضخم الاقتصادي ونفقات تعطى خدمات البنك ونسبة ثابتة من الربح ، ويكون هذا الربح فإن هذه البنوك ستفشل ، وقد يكون على أن البنوك الإسلامية فاشلة ، وهي تعمل بنفس عمل البنوك الربوية . ولكن يسمى آخر ، مثل المريحة أو ما شابه ذلك ، وبهذا يعدمون على البنوك الإسلامية صفة الغش والتلاعب بصفة مطلقة» (أهـ).

الجواب:

إن موقف الفقه الإسلامي المعاصر من المعاملات المصرفية السائدة في العالم الحديث والمعاصر ، قد كتبت فيه العديد من الدراسات ، وصدرت حوله العديد من الفتاوى ، الفردية والجماعية ، وهو موقف لا يعمم الحل ولا الحُرمة على سائر المعاملات المصرفية ، وإنما يميز بين ما هو حلال وما هو حرام في هذه المعاملات.

وأغلب الجدل الذي دار وينور في مساحة الفقه الإسلامي المعاصر قد انصب على الفوائد البنكية المحددة سلفاً ، التي تعطىها المصارف لأصحاب المدخرات ، والتي تأخذها من أصحاب القروض .

ودون دخول في التفاصيل - التي عكستها الدراسات الفقهيّة المتخصصة - فيحسن - في هذا المقام - التذكير بأصل القضية ، للوصول فيها إلى كلمة سواء .

فأولاً: إن هذا النظام المصرفي ، السائد الآن في العالم المعاصر ، هو نظام عربي ، نشأ مع النظام الرأسمالي العربي ، في إطار الحضارة المسيحية الغربية . . . ولأن المسيحية - كالإسلام - تحرّم الربا - الذي هو في جوهره - مال يثمر مالاً دون عمل - فلقد تخرج المسيحيون الغربيون من إقامة المضارف الربوية . . مع أنها ضرورية من الضرورات اللصيقة بالنظام الرأسمالي - الذي هو في جوهره - تعظيم لرأس المال على حساب العمل . . .

ولأن اليهود قد حرقوا موقف اليهودية من الربا ، فجعلوه حراماً فيما بينهم خاصة ، وحلالاً مع غيرهم ، فلقد تقدموا هم فأقاموا المضارف الربوية ، وعملوا بها ، واحترفوا صناعتها ، وبرعوا فيها . . وظلوا كذلك حتى سادت الفلسفة الوضعية العلمانية النفعية - «البرجماتية» - في المجتمعات الغربية ، فتراجعت حاكمية المعايير المسيحية ، ودخل المسيحيون الغربيون هذا الميدان مع اليهود ، ونافسوهم فيه . . .

وثانياً: إن بلادنا الإسلامية ، وكل حضارات وأمم الخنوب ، لم تعرف هذا النظام المصرفي الربوي إلا عندما جاءنا - مع النظام الرأسمالي - في ركاب الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة لبلادنا ، . . ولذلك ، يجب التمييز بين قدم الممارسات الربوية - منذ التاريخ القديم والحضارات القديمة وبين هذا النظام المصرفي المعاصر ،

الذى نشأ - كنظام سائد وحاكم - مع سيادة الرأسمالية وتحكمها ،
والذى «تعولم» مع الغزوة الاستعمارية الأوروبية الحديثة .

وثالثاً : فبسبب من كون النظام المصرفى الربوى هو ثمرة من
ثمرات النظام الرأسمالى ، وضرورة من ضروراته ، ولازمة من
لوازمه - للاشتراك فى فلسفة تعظيم رأس المال على حساب
العمل - كان رفض الاقتصاد الاشتراكى والشيوعى لهذا النظام -
لأن الفلسفة الاشتراكية تعظم العمل بدلاً من رأس المال - على
عكس الرأسمالية - ولذلك فهى تمنع الربا ، الذى هو : مال يثمر
ويجلب ما لا بدون عمل .

ورابعاً : إن فلسفة الموقف الإسلامى من المال والنقد تلخص فى أنه
مقابل عمل أو سلعة أو خدمة أو منفعة ، وليس المال والنقد - فى ذاته -
سلعة تباع وتشتري . - وهذا هو لب الفلسفة الإسلامية التى تحرم
التجارة بالنقد ، وجعل المال يثمر ما لا بدون عمل . . وفى هذا الموقف
تتفق الفلسفة الاشتراكية مع فلسفة الإسلام فى النقود والأموال .

وخامساً : إن تركيز كل الجدل الفقهى الإسلامى المعاصر - إزاء
المعاملات المصرفية - على تحديد العائد من المدخرات أو عدم
تحديده ، هو ابتعاد عن جوهر القضية ، فقد يكون تحديد العائد
تنظيماً يفيد أصحاب المدخرات ، الذين هم الجانب الأضعف فى
المعادلة الادخارية ، ويحميهم من ظلم قائم أو محتمل من أرباب
المصارف ، الذين يمثلون الجانب الأقوى فى هذه المعادلة . . ومطلوب
من الفقه الإسلامى أن يركز على جوهر فلسفة الإسلام فى النقود
والأموال - أى أن تكون الأموال بدلاً لعمل ، وليست سلعة يتاجر

بها ، فتأتى بأموال - قوائد - دون عمل مضاف .. ولذلك ، فإن النظام المصرفى الإسلامى هو النظام الذى يقيم المصارف ، لا لتأجر فى المدخرات ، وإنما لتوظف هذه المدخرات وتشارك بها فى التنمية المجتمعية الشاملة مختلف الميادين .. فالمصارف الإنتاجية - أى التى تشارك مدخراتها فى التنمية - هى المصارف الإسلامية الحققة ، حتى ولو لم تسم نفسها إسلامية - والمصارف غير الإنتاجية ، التى تعمل فى إعادة اقراض مدخراتها ، وتعيش على الفروق بين عوائد الاقراض والاقراض - بصرف النظر عن الأسماء التى تطلقها على هذه العمليات - هى مصارف غير إسلامية ، حتى ولو سمت نفسها إسلامية .

وفى ضوء هذه الحقيقة نقرأ الفتوى الشهيرة للإمام محمد عبده (١٢٦٥-١٣٢٣هـ ١٨٤٩-١٩٥٠م) بحل عائدة مدخرات «صناديق التوفير» . لأن صناديق التوفير كانت مؤسسة حكومية ، تأخذ المدخرات لتبنى بها الحكومة مدارس ومصانع ومستشفيات ، فكانت صورة من المصارف الإنتاجية ، ولم تكن صورة من مؤسسات التجارة بالنقود والأموال .

وسادساً: إن رؤية المؤسسة التى وصل إليها النظام الربوى المعاصر ، هى الكفيلة بتبيان عظمة العدل الإسلامى المتجسد فى فلسفة الإسلام إزاء التقيد والأموال .. فالتضخم - الذى يمثل سرطان النظام المالى الرأسمالى العالمى - هو ثمرة من ثمرات جنون التجارة فى النقود والأموال .. والمصارف المجنونة على أسعار الأسهم فى البورصات العالمية - وهى التى خربت وتخرّب الكثير

من التجارب التتموية . وتهذر عرق الأمم وكدح الشعوب - هي واحدة من الثمرات الحرة للنظام الربوي ، والتجارة في النقود والأموال . - وإذا علمنا أن ٩٧٪ من رأس المال المالي العالمي - أي ١٠٠ تريليون دولار - موظفة في السمة والمصاريف - أي في الربا والتجارة في النقود . - وأن ٣٪ فقط من رأس المال المالي العالمي - أي ٣٠٥ تريليون دولار - هي الموظفة في التجارة والصناعة والخدمات . - علمنا أن مأساة الرأسمالية المتوحشة ، وبظاهرها الربوي ، أشنع وأقطع من قضية تحديد العائد من المدخرات أو عدم تحديده ، تلك التي شعلت وتشعل أطراف الجدال الفقهي حول الموقف الإسلامي من معاملات البنوك ! .

وسابعاً : إذا كان النظام الربوي ثمرة من الثمرات المضيقمة بالنظام الرأسمالي ، وجزءاً من فلسفة الرأسمالية لإزاء النقود والأموال ورأس المال . - وإذا كان هذا النظام الرأسمالي - على تفاوت في صور حدته ووحشيته . - هو السائد الآن في كل أنحاء العالم . - فإلنا يجب أن ننظر إلى النظام الربوي نظرتنا إلى « التلوث » الذي عم بلاؤه سائر أرجاء الكوكب الذي عليه نعيش ، فقلقد أصبح روحاً سارية في كل المعاملات . - ونحن بإزائه أقام ضرورة وبلاء عام . كمثل التلوث الذي أصاب عموم البيئة في عصرنا . - فالتعامل الإسلامي مع هذا الواقع هو التعامل مع الضرورات . - فواجب ألا نربف ديننا فنقول إن هذا النظام المصرفي الربوي حلال . - وفي ذات الوقت لا نغمض عيوننا عن عناصر الضرورة فيه فنطلب من الناس الامتناع عن التعامل مع هذا الواقع

الحاكم لكل الاقتصاديات . . وهنا تأتي قواعد التعامل الإسلامي مع الضرورات ، التي تقدر بقدرها ، والتي تُعامل كضرورات يسعى الناس إلى الخروج من أسبابها وملايساتها وثمراتها ، وليس إلى تكريسها بالزعم أنها هي الطبيعية والقاعدة والحلال . . وكذلك تأتي قاعدة تنزيل الحاجة الشديدة والماسة منزلة الضرورة . .

وهنا - أيضاً - تأتي أهمية البنوك الإسلامية ، التي وإن لم تستطع النجاة من « التلوث الربوي » السائد عالمياً إلا أن وجودها وأدبياتها تعلن الرقص لقبول وتأييد هذا النظام . .

وثامناً - إن إذانة النظام المصرفي الربوي قريضة من قرائض الفقه الإسلامي المعاصر ، وإن بعث تراثاً في فلسفة الإسلام إزاء الأموال والنقد - بدءاً بما كتبه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠-٥٠٥هـ/ ١٠٥٨-١١١١م) في كتاب (إحياء علوم الدين) عندما قال : « لقد خلق الله الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال ، حتى تقدر الأموال بهما . . خلقتهما لتتداولهما الأيدي . . ولتتوسل بهما إلى سائر الأشياء . . ولا غرض في أعيانهما . . بل هما وسيلة إلى كل غرض . . وكل من عمل فيهما عملاً لا يلبق بالحكم ، بل يخالف الغرض المقصود بالحكم ، فقد كفر نعمة الله فيهما . فمن كنزهما فقد ظلمهما ، وأبطل الحكمة فيهما . . وكل من عامل معاملة الربا على الدراهم والدنانير فقد كفر النعمة وظلم ، لأنهما خلقا لغيرهما لا لنفسهما ، إذ لا غرض في عينهما . . وأما من معه نقد ، فلو جاز له أن يبيعه بالنقد ، فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله ، فيبقى النقد مقبلاً عنده ، وينزل منزلة المكنوز . . فلا معنى لبيع النقد بالنقد إلا اتخاذ النقد مقصوداً للدخار ، وهو ظلم . .

فكل ما خلق حكمة فلا ينبغي أن يصرف عنها» - ج ١٢ ص ٢٢٢ ،
٢٢٢١ - كتاب الصبر والشكر - طبعة دار الشعب - القاهرة .

إن بعث هذا التراث - منذ العوالم وحتى الاحتمادات الحديثة
والمعاصرة - واجب من واجبات العقل المسلم المعاصر . لكن هذا
شيء ، وتحويل فلسفة الإسلام في الأموال إلى عودج قائم في أرض
الواقع شيء آخر . . وإن قيام عشرات - بل ومئات - البنوك
الإسلامية لن يغير واقع «التلوث الربوي» ، الذي هو جزء عضوي
من النظام الرأسمالي الحاكم للعالم بأسره . . وكما اضطرت
منظومة البلاد الاشتراكية - قبل انهيارها - إلى التعامل بالربا - في
المبادلات العالمية - رغم رفضها له وثورتها على فلسفته . . فستظل
البلاد الإسلامية - بما فيها البنوك الإسلامية - مضطرة لاستئثار
هذا «التلوث الربوي» ، حتى ولو أطلقت عليه أسماء أخرى !
وستبقى المفارقة المضحكة في موقف دعاة البنوك الإسلامية
الناصرين - في ذات الوقت - للنظام الرأسمالي ، دون إدراك أن
الرأسمالية هي الأب الشرعي للربا الذي يحاربون! . .

أما السبيل إلى الخروج من هذا «الجور المالي العالمي» ، فهو تحول
العالم الإسلامي - بالتكامل الاقتصادي - . . والسوق الاقتصادية
المشتركة . . والاعتماد المتبادل - إلى كتلة اقتصادية متحدة ،
وعندئذ يمكن لنا أن نقول للآخرين : إن لنا فلسفة متميزة في النقود
والأموال يجب مراعاتها في التعامل معنا . . فالمطلوب أن تتجاوز ،
نحن المسلمين ، النظام الاقتصادي الذي أثمر ويثمر النظام المصرفي
الربوي ، وأن تكون من القوة بحيث يتعامل معنا الآخرون وفق

فلسفتنا في النقود والأموال . .

وإذا كان عقلاء الغرب يشكون من الكوارث الدورية للنظام الرأسمالي . . وإذا كان من هؤلاء العقلاء من يلتفت الآن إلى النظام الإسلامي اللاربيوي . فإن الوحدة الاقتصادية للعالم الإسلامي ، وتطبيق المسلمين لفلسفة إسلامهم في النقود والأموال ، سبغت انظار العالم أكثر وأكثر إلى هذا النظام اللاربيوي . .

نعم هو طريق شاق . وطويل . لكنه - وحده - هو الطريق . . طريق نهضة المسلمين بالإسلام وإبلاغ دعوته إلى العالمين ، وإزالة التبهة عن هذه الدعوة ، وإقامة حجة الإسلام على العالمين . .

أما الامتناع لطاعات الرأسمالية المتوحشة ، والتسليم بالنظام المصرفي الرأسمالي ، الذي عولم «الثلوث الربوي» ، فهو يأس وقنوط من ظهور الإسلام على الدين كله ، ومن ظهور الحلول الإسلامية لمشكلات الإنسانية على غيرها من الحلول . . وهو يأس وقنوط لا يليقان بالمؤمنين ! . .

أما التخندق الفكري حول تحديد أو عدم تحديد سعر العائد من مدخرات البنوك ، فهو أشبه ما يكون باحتضان ظل فرع الشجرة بحسياته الشجرة وما فيها من فروع . . وهو وهم تمتنى أن يبرأ منه أهله ، إن شاء الله . .

المؤلفات

- ١ - العبوة الإسلامية في عبود عربية - محمد عمارة
- ٢ - الغرب والإسلام - محمد عمارة
- ٣ - أبو حيان التوحيدي - محمد عمارة
- ٤ - دراسة قرآنية في فقه التجدد الحضاري - سيد دسوقي
- ٥ - ابن رشد بين الغرب والإسلام - محمد عمارة
- ٦ - الانتماء الثقافي - محمد عمارة
- ٧ - تنصير العالم - ربيع عبد العزير
- ٨ - التعددية الرؤية الإسلامية والتحديات - محمد عمارة
- ٩ - صراع القيم بين الغرب والإسلام - محمد عمارة
- ١٠ - يوسف القمصاوي المدرسة الفكرية والمشرق الفكري - محمد عمارة
- ١١ - تأملات في التنصير الحضاري لمقررات الكرم - سيد دسوقي
- ١٢ - عندما دخلت مصر في زمن الله - محمد عمارة
- ١٣ - الحركات الإسلامية رؤية نقدية - محمد عمارة
- ١٤ - المنهاج العقلي - محمد عمارة
- ١٥ - النموذج الثقافي - محمد عمارة
- ١٦ - منهجية التعبير بين النظرية والتطبيق - صلاح الصاوي
- ١٧ - تجليد الدنيا بتجليد الدين - محمد عمارة
- ١٨ - الشواهد والمتغيرات في البسطة الإسلامية الحديثة - محمد عمارة
- ١٩ - نقص كتاب الإسلام وأصول الحكم - محمد عمارة
- ٢٠ - التقدم والإصلاح بالتأويل الغربي - محمد عمارة
- ٢١ - فكر حركة الاستنارة ، وتألفاته - عبد الوهاب المسيري

٢٢ - حرية التعبير في الغرب من سلمان
رشدى إلى روجية جارودى .

٢٣ - إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين -

٢٤ - الحضارات العالمية تدافع ؟ أم صراع ؟

٢٥ - التنمية الاجتماعية بالغرب ؟ أم بالإسلام ؟

٢٦ - الحملة الفرنسية في الميزان

٢٧ - الإسلام في عيون عربية

درامات موبسيرة

٢٨ - الأقليات الدينية والقومية بنوع

ووحدة أم نفتيت واحتراف

٢٩ - ميراث المرأة وقضية المساواة -

٣٠ - نفقة المرأة وقضية المساواة

٣١ - الدين والثراث والحداثة والتنمية والحرية

٣٢ - محاطر العولمة على الهوية الثقافية

٣٣ - الغناء والموسيقى خلال أم حوام ٩٩

٣٤ - صورة العرب في أمريكا

٣٥ - هل المسلمون أمة واحدة ٩٩

٣٦ - السنة والبدعة

٣٧ - الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان -

٣٨ - قضية المرأة بين التحرير والتعريف حول الأنثى

٣٩ - مركبة الإسلام

٤٠ - الإسلام كما نؤمن به - ضوابط وملاحح -

٤١ - صورة الإسلام في التراث الغربي

٤٢ - تحليل الواقع مناهج العاهات المزمته -

٤٣ - القدس بين اليهودية والإسلام -

٤٤ - مآزق المسيحية والعلمانية في أوروبا

(شهادة المالبة)

١ . شريف عبد العظيم

٢ . محمد عمارة

٣ . محمد عمارة

٤ . عادل حسين

٥ . محمد عمارة

ترجمة ١ ، ثابت عيد

١ . محمد عمارة

٢ . صلاح الدين سلطان

٣ . صلاح الدين سلطان

٤ . محمد خاتمي

٥ . محمد عمارة

٦ . محمد عمارة

ترجمة وتعليق ١ ، ثابت عيد

٢ . محمد عمارة

تقديم وتحقيق ١ : محمد عمارة

تقديم وتحقيق ٢ : محمد عمارة

١ . عبد الوهاب المسيري

٢ . منصور أبو شافعي

٣ . يوسف القرضاوى

ترجمة ١ ، ثابت عيد

٢ . محمد عمارة

٣ . محمد عمارة

تقديم وتعليق ٢ : محمد عمارة

- ٤٥ - الآثار التربوية للعبادات في الروح والأخلاق .
 ٤٦ - الآثار التربوية للعبادات في العقل والجسد .
 ٤٧ - السنة النبوية والمعرفة الإنسانية .
 ٤٨ - نظرات حضارية في القصص القرآني .
 ٤٩ - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين .
 ٥٠ - الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان .
 ٥١ - عن القرآن الكريم .
 ٥٢ - في فقه الأقليات المسلمة .
 ٥٣ - مستهلنا بين العالمية الإسلامية ولعملة لغربية .
 ٥٤ - مركسة التاريخ .
 ٥٥ - تقل الأعضاء في ضوء الشريعة والقانون .
 ٥٦ - السنة التشريعية وغير التشريعية .
 ٥٧ - شبهات حول الإسلام .
- ١ - صلاح الدين سلطان
 ٢ - صلاح الدين سلطان
 ٣ - محمد عمارة
 ٤ - سيد موفى حسن
 ٥ - محمد عمارة
 ٦ - محمد سليم لعوا
 ٧ - الشيخ / أمين الخولي
 ٨ - طه جابر العلواني
 ٩ - محمد عمارة
 ١٠ - منصور أبو شافعي
 ١١ - مستشار / طارق البشري
 ١٢ - محمد عمارة

الفهرس

٣	تقديم
٧	الشبهة الأولى: حول حفظ القرآن الكريم
١٧	الشبهة الثانية: حول تاريخية أحكام القرآن
٣٧	الشبهة الثالثة: حول حروف فواتح بعض السور القرآنية
٣٤	الشبهة الرابعة: حول عصمة الرسول ﷺ
٤١	الشبهة الخامسة: الشكيبك في الأحاديث
٤٧	الشبهة السادسة: حول علاقة العقل بالعقل
٥٧	الشبهة السابعة: حول النظام المصرفي المعاصر

